



وزارة الاقتصاد  
MINISTRY OF ECONOMY

مراجعة السياسات التجارية

تقرير مراجعة السياسة التجارية – ألبانيا

الوكيل المساعد لقطاع التجارة الخارجية	سعادة جمعة الكيت	اعتماد
ادارة التحليل والمعلومات التجارية والصناعية	د. مطر احمد	مراجعة
ادارة سياسات التجارة الخارجية	هند اليوحه	اعداد

2016

## الفترة التي يغطيها التقرير

تعمل وزارة الاقتصاد ضمن أهدافها ومهامها وأنشطتها العديدة على تحسين وعي القطاعين العام والخاص بأنظمة التجارة والاستثمار لدى الشركاء الرئيسيين لدولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك من خلال رصد وتحليل ما يرد في تقارير ودراسات البلدان الصادرة عن منظمة التجارة العالمية، وفي مصادر المعلومات المعتمدة الأخرى.

وفي هذا السياق، فإن إدارة سياسات التجارة الخارجية بوزارة الاقتصاد استهلكت سلسلة من التقارير المختصرة بشأن مراجعات السياسة التجارية للشركاء التجاريين التي تصدرها منظمة التجارة العالمية باعتبارها من أهم مصادر المعلومات المتعلقة بقواعد وقيود التجارة والاستثمار لأية دولة عضو في المنظمة، ومن ثم فإن هذا التقرير يركز على تقرير مراجعة السياسة التجارية الصادر عن منظمة التجارة العالمية عن عام 2016م لألبانيا.

وتتضمن هذه التقارير تحليلات عميقة بشأن سياسات التجارة الخارجية لدى الدول المعنية من حيث بيئتها الاقتصادية، وما تطبقه من نظم لسياسة تجارتها الخارجية، وأيضاً السياسات والممارسات التجارية النافذة لديها والمؤثرة على الصادرات والواردات والإنتاج والاستثمار والخصخصة، هذا فضلاً عن التحليل المفصل للسياسات المطبقة لكافة القطاعات الاقتصادية للدولة كل على حدة.

## تطورات القطاعات الاقتصادية

يوضح التقرير انه خلال الفترة قيد المراجعة (2010-2015) بأن النمو الاقتصادي في البانيا تراجع، ولكن بدت علامات التحسن في عام 2014، بارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للفرد من US\$4,086 في عام 2010 الى US\$4,562 في عام 2014. في حين انخفض مستوى التضخم من 3.6% في عام 2010 إلى 1.6% في عام 2014. في الوقت الذي ارتفعت فيه نسبة البطالة إلى 17.5% في عام 2014 مقارنة بعام 2010 التي كانت فيها النسبة 14%. كما ارتفع العجز في الحساب الجاري إلى 12.9% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2014، مقارنة مع 11.3% في عام 2010.

وإشار التقرير أن قطاع الخدمات شكل 52.3% من الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الألباني في عام 2014 مقابل 50.7% في عام 2010. بينما ساهم القطاع الصناعي بنسبة 5.6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014. وأما قطاع الزراعة الذي وفر 47.9% من فرص التوظيف في عام 2014 يساهم فقط بنسبة 14% من الناتج المحلي الإجمالي وهو الأقل مقارنة بالقطاعات الأخرى.

وذكر التقرير أن السياسة المالية في عام 2014 تضمنت زيادة في الإنفاق وبالتالي عجز في الموازنة العامة، وفي السنوات الأخيرة كانت سياسة ألبانيا النقدية ملائمة، حيث كانت تهدف للوصول إلى استقرار الأسعار والحفاظ عليه فيما، ويطمح بنك ألبانيا BOA إلى تحقيق ذلك عبر استهداف معدل تضخم يبلغ 3% وجدير بالذكر أن ألبانيا كانت تعمل بنظام سعر الصرف العائم منذ عام 1992.

## التجارة الثنائية والاتفاقيات الثنائية

أوضح التقرير أن وزارة الاقتصاد والسياحة والتجارة وريادة الأعمال الألبانية لها مسؤولية شاملة في تشكيل سياسة التجارة الخارجية، وعدد من الوزارات والجهات الأخرى لديهم مسؤولية في وضع السياسات في مجالات التجارة. ويتم إعادة تشكيل الإطار المؤسسي لسياسات التجارة مع إنشاء ثلاث هيئات جديدة مؤخرا وهي اللجنة الوطنية لتنسيق السياسات التجارية والتسهيلات والمجلس الاقتصادي الوطني ومجلس الاستثمار.

يظهر التقرير بأن ألبانيا أصبحت عضو في منظمة التجارة العالمية في سبتمبر 8 من عام 2000، وتمت مراجعة سياسات التجارة الخاصة بها لأول مرة في عام 2010. وتمنح ألبانيا معاملة الدولة الأولى بالرعاية على الأقل لجميع شركائها التجاريين. وعملية التصديق على اتفاقية تسهيل التجارة الخارجية جارية. وقد شاركت في الإشراف على الاقتراح الأوروبي على اتفاقية تكنولوجيا المعلومات. ولم تشارك ألبانيا في أي من إجراءات تسويات النزاعات في منظمة التجارة العالمية، سواء كمدعي أو كمدعى عليه أو كطرف ثالث. وقد قدمت ألبانيا العديد من البيانات التي تغطي مختلف المواضيع في منظمة التجارة العالمية.

وأورد التقرير أن علاقة ألبانيا بالاتحاد الأوروبي محكومة باتفاقية الاستقرار والشراكة لعام 2009، وأوضحت ألبانيا أنها كانت مرشحة للانضمام للاتحاد الأوروبي سنة 2014. بالإضافة للهيكل المؤسسي لاتفاقية الاستقرار والشراكة SAA فإنه في سبتمبر عام 2014 تم تأسيس مجموعة عمل لتجهيز وإعداد عملية الانضمام. ويتوجب عقد مباحثات قبل الانضمام لمراقبة العديد من العوامل المتعلقة بالتجارة مثل: الحركة الحرة للسلع، والحركة الحرة للعمال، وتنسيق أنظمة الأمان الاجتماعي، والحق في تأسيس الشركات، وحرية دعم الخدمات، والحركة الحرة لرأس المال، والملكية العامة، وقوانين الشركات، وقوانين الملكية الفكرية، وسياسات المنافسة، وسياسات المساعدات الدولية، وسياسات الإعلام والمعلومات، وقوانين مصائد الأسماك، وسياسات النقل، وضرائب الطاقة، والإحصاءات العامة، وسياسة التشغيل، ومبادئ سياسة انشاء الشركات والصناعات، وشبكات النقل عبر أوروبا، والبيئة، وصحة وسلامة المستهلك واتحادات الجمارك.

## العلاقات التجارية الثنائية مع دولة الإمارات

وعلى صعيد العلاقات التجارية الثنائية مع دولة الإمارات العربية المتحدة يذكر التقرير أن حجم التجارة الثنائية غير النفطية بين ألبانيا ودولة الإمارات العربية المتحدة بلغ حوالي 20 مليون دولار خلال عام 2015، ومن ثم فإن البلدين يعملان على تعزيز علاقاتهما الاقتصادية ومصالحهما المشتركة. مشيراً إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة تصدّر إلى ألبانيا الألمنيوم غير المشغول (الخام)، مبيدات الحشرات أو القوارض أو الفطريات أو الأعشاب، واحواض الغسيل (المجالي) والمغاسل وقواعد المغاسل واحواض الاستحمام. وتستورد منها الخلائط الحديدية، الألبسة وتوابع الألبسة لصغار الاطفال، البديل والاطقم والجاكيتات والسترات الفضفاضة والبنطلونات العادية.

### تسهيل التجارة

لم تكن ألبانيا قد وسعت شبكة اتفاقياتها للتجارة الحرة حتى آخر مراجعة للسياسة التجارية، والاتفاقيات الجارية هي اتفاقيات التجارة الحرة مع وسط أوروبا 2006 و عام 2006 مع تركيا و مع رابطة التجارة الحرة الأوروبية عام 2009. وخلال هذه الفترة، قامت ألبانيا بتوقيع 12 اتفاقية تعاون اقتصادي وتقني واستفادت من مخططات النظام العام للأفضليات في كندا واليابان والنرويج وسويسرا والولايات المتحدة. بالإضافة لذلك أنه منذ العام 2000 أصبحت ألبانيا (مع دول البلقان الغربية الأخرى) مؤهلة لتوقيع الاتفاقيات التفضيلية في سوق الاتحاد الأوروبي.

### الاستثمار الاجنبي المباشر

وأوضح التقرير أنه تم تبني استراتيجية جديدة للتجارة والاستثمار والتي هي جزء من الاستراتيجية الوطنية الأشمل للتنمية والتكامل الاقتصادي، واللذان تهدفان إلى التكامل متوسط الأجل لألبانيا مع الاتحاد الأوروبي. وبالتالي تتماشى هذه الاستراتيجية بشكل متوافق مع سياسة الاتحاد الأوروبي الصناعية كما يتضح من وثيقة "أوروبا 2020" واستراتيجية جنوب شرق أوروبا 2020. توضح هذه الاستراتيجية أن أهداف سياسة ألبانيا التجارية تقوم على مبادئ منظمة التجارة العالمية وبذلك ضمان لغياب القيود الكمية على الواردات والصادرات (باستثناء الحالات المتعلقة بحماية البيئة أو دعم الصناعات الهشة ، والتراث الثقافي، والاليات، والأسلحة والذخائر)، بينما في مجال التصدير، توجد الضرائب على الصادرات، وفرض الحذر على الصادرات في بعض الحالات.

بالإضافة لذلك هناك العديد من المواضيع المتعلقة بالاستثمار والتي تم ادراجها تحت مظلة استراتيجية تنمية الاستثمار للفترة من 2014 إلى 2020، وأهداف هذه الاستراتيجية هي تحقيق الاستفادة طويلة الأمد للاستثمار عن طريق استقطاب الاستثمارات الجديدة أو توسيع الاستثمارات الحالية، وزيادة حصة المساحات الخضراء والاستثمارات الموجهة للتصدير، وزيادة نسبة استثمارات القيمة المضافة والاستثمارات التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة.

وعلاوة على ذلك تم تجديد نظام الاستثمار في عام 2015 عن طريق قانون جديد يختص باستراتيجية الاستثمار، والتي تنتبأ بحوافز مالية وإدارية وإجرائية جديدة لكل من القطاعات التالية: الطاقة والتعدين، النقل، البنية التحتية، الالكترونيات والاتصالات، النفايات الحضرية، السياحة، الزراعة، الصيد. تسمى الاستثمارات التي تقع في مجال " التكنولوجيا والتنمية الاقتصادية" بالاستثمارات الاستراتيجية بحسب القانون.

في ألبانيا تكون قرارات التحكيم الدولي المتعلقة بالاستثمار الأجنبي نافذة وليست قابلة للإلغاء بالنسبة لطرفي النزاع. لدى ألبانيا 42 معاهدة استثمار ثنائي ووقعت 7 مثلهم في فترة ما تحت المراجعة وتشارك ألبانيا الآن في معاهدات للضريبة الثنائية مع 84 دولة.

## معالم بارزة

وذكر التقرير أن تراخيص الاستثمار المحلي والأجنبي يطبق نظام النافذة الواحدة منذ عام 2009، وقريباً سيكون هناك تعديل لتخفيف متطلبات الترخيص. وفي فبراير عام 2015 قامت ألبانيا بإنشاء نظام تسجيل الكتروني للعمليات التجارية والشراكات بين الدولة والأفراد أصبحت متاحة في عديد من القطاعات، وخصوصاً في قطاعات البنية التحتية وتمت مراجعة الإطار القانوني لها في عام 2013 وذلك لزيادة الطاقات الإدارية للحكومة الألبانية لتنظيم مثل هذه الشراكات.

وأورد التقرير أنه صدر قانون جديد للجمارك في الحادي والثلاثين من يوليو عام 2014 وتتضمن فقرات حول بعض المواضيع الأخرى مثل: المشغلين الاقتصاديين الرسميين والإجراءات المبسطة والإعفاء من واجبات الاستيراد قد دخل في حيز التنفيذ. وتم تعديل القانون في عام 2015 ليسمح بالأسواق الحرة حيث يمكن افتتاحها في الحدود البحرية تحت إشراف وتوجيه من الجمارك. وتدرک السلطات أن قانون الجمارك الجديد مليء بما يتماشى مع تشريعات الاتحاد الأوروبي، حيث قامت ألبانيا بتسليم إشعارات الفئة الأولى ضمن اتفاقية تيسير التجارة في العاشر من سبتمبر 2014.